الأمم المتحدة

A/C.4/72/SR.2*

# الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
8 January 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

## لجنة المسائل السياسية الخاصة

## وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

### محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥:٠٠

*الرئيس:* السيد راميزيس كارينيو ..... (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

المحتويات

الإعراب عن التعازي بشأن الهجوم الإرهابي الذي حدث مؤخراً في الولايات المتحدة الأمريكية

البند ٥٨ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند ٥٩ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة*

البند ٦١ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي*

البند ٦٢ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (*الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال*)*

طلبات الاستماع

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٨.

** بنود قررت اللجنة تنظر أن فيها معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-17291X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

*افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.*

## الإعراب عن التعازي بشأن الهجوم الإرهابي الذي حدث مؤخراً في الولايات المتحدة الأمريكية

١ - **الرئيس:** قدَّم التعازي إلى أُسر ضحايا الهجوم الإرهابي المأساوي الذي وقع في لاس فيغاس، نيفادا.

**البند ٥٨ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي** (A/72/23) (**الفصلان الخامس والثالث عشر**) **و** (A/72/62)

**البند ٥٩ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي** (A/72/23) (**الفصلان السادس والثالث عشر**)

**البند ٦٠ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة** (A/72/23) (**الفصلان السابع والثالث عشر**) **و** (A/72/69)

**البند ٦١ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي** (A/72/66/Rev.1 **و** A/72/66/Add.1)

**البند ٦٢ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة** (*الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى في جدول الأعمال*) (A/72/23) (الفصول الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثالث عشر)، و(A/72/346، و A/72/74)

٢ - **الرئيس:** قال إن إنهاء الاستعمار ما فتئ يشكل إحدى المسائل المميزة منذ إنشاء الأمم المتحدة بفضل الجهود التي لا تكل التي بذلتها، ولا سيما جهود اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (اللجنة الخاصة). وقال إن اللجنة الخاصة أدت دورا حاسما في النهوض بعملية إنهاء الاستعمار من خلال توفير منتدى يتيح للأفراد من جميع أنحاء العالم إسماع أصواتهم وإسنادها وإنشاء فضاء للحوار السياسي مع الدول القائمة بالإدارة. وشكل عمل اللجنة الخاصة إحدى السمات المميزة لنجاح المنظمة منذ إنشائها. وعلى الرغم من أن اللجنة الخاصة أنجزت ولايتها بطرق عديدة، إلا أن مهمتها لم تكتمل بعد.

٣ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): مقرر اللجنة الخاصة: قال، أثناء عرضه تقرير اللجنة الخاصة عن أعمالها في عام ٢٠١٧ (A/72/23)، إن الفصل الأول قدم عرضا شاملا عن أنشطة اللجنة الخاصة خلال دورتها لعام ٢٠١٧ وخططها للعمل في المستقبل. وركزت الفصول من الثاني إلى الثاني عشر على مواضيع محددة وعلى الحالات الفردية في البلدان غير المتمتعة بالحكم الذاتي، في حين تضمن الفصل الثالث عشر توصيات اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة في شكل مشاريع قرارات. وبالإضافة إلى ذلك، تضمن التقرير تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة الكاريبي لعام ٢٠١٧، التي عقدت في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

٤ - وتابع قائلا إن اللجنة الخاصة واصلت، خلال دورتها الموضوعية في حزيران/يونيه ٢٠١٧، تحليل التطورات في الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية، مسترشدة بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والقرارات ذات الصلة وأهداف العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، التي تعيد التأكيد على الدور الحيوي للجنة الخاصة في النهوض بخطة إنهاء الاستعمار. وعقدت اللجنة الخاصة أيضا حلقتها الدراسية الإقليمية لمنطقة الكاريبي، التي ركزت على سبل المضي قدما في تنفيذ برنامج إنهاء الاستعمار قبل نهاية العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٥ - **السيدة رودريغيس كاميخو** (كوبا): تحدثت بصفتها نائبة رئيس اللجنة الخاصة، وقالت إن اللجنة الخاصة واصلت، خلال دورتها لعام ٢٠١٧، رصد تنفيذ الإعلان فيما يتعلق بالأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية. وفي الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة الكاريبي، كان تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي وتداخلها مع خطة عمل العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار من بين المواضيع الرئيسية للمناقشة. وسيكون للعلاقة بين عملية إنهاء الاستعمار وأهداف التنمية المستدامة أهمية خاصة بالنسبة لاحتمالات تنمية الكيانات السياسية في مرحلة ما بعد الاستعمار وللتحديات التي ستواجه تلك الكيانات بعد تغيير المركز الإقليمي. وعلاوة على ذلك، تقع على السلطات القائمة بالإدارة مسؤولية تنفيذ أهداف التنمية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الواقعة تحت حكمها، وذلك على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة ما تُلزم به خطة عام ٢٠٣٠ بعدم ترك أي أحد خلف الركب.

٦ - وأشارت إلى أن مشاركة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي شكلت تقدما كبيرا من حيث انخراط كيانات منظومة الأمم المتحدة في أعمال اللجنة الخاصة. وأضافت أن الحلقة الدراسية الإقليمية أتاحت أيضا فرصة لتقييم ولاية اللجنة الخاصة وتبادل الأفكار بشأن كيفية تحسين اللجنة الخاصة لعملها في غضون السنوات الثلاث القصيرة المتبقية في العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار.

٧ - وفي دورتها الرسمية في حزيران/يونيه ٢٠١٧، حظيت اللجنة الخاصة بشرف الزيارة التاريخية التي قام بها زعيم الاستقلال البورتوريكي أوسكار لوبيس ريبيرا، الذي خُفف الحكم الصادر في حقه بعد ٣٦ عاما قضاها في سجون الولايات المتحدة. وقد أُحرز تقدم جوهري في صياغة القرارات المتعلقة بالأقاليم، ووجهت دعوة إلى الدول القائمة بالإدارة من أجل وضع حد للأنشطة العسكرية في الأقاليم الخاضعة لسيطرتها. وجرت مناقشات ساخنة بمشاركة الأطراف المعنية، والدول الأعضاء، والخبراء، وممثلي المجتمع المدني. وتمشيا مع الممارسة المتبعة في اللجنة الخاصة، جرى اعتماد جميع القرارات والمقررات بتوافق الآراء.

٨ - وذكرت أيضا أن إقليم بولينيزيا الفرنسية شارك في الحلقة الدراسية الإقليمية والدورة الموضوعية للمرة الأولى منذ إعادة إدراجه كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي في ٢٠١٣. وقالت إنه يتعين على جميع الأقاليم أن تعرّف باحتياجاتها الملحة وإنجازاتها مباشرة من خلال المشاركة في المنتديات التي توفرها اللجنة الخاصة. وبالمثل، ينبغي للدول القائمة بالإدارة الحفاظ على حضور أكثر حيوية في أنشطة اللجنة الخاصة.

٩ - ومضت قائلة أن الاحتفال بالأسبوع الدولي للتضامن مع شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي جرى في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وقد شدد معرض بعنوان ''إنهاء الاستعمار: الوقت ينفد'' على ضرورة قيام الدول الأعضاء بالوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة من خلال التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، شارك رئيس اللجنة الخاصة في اجتماع التنسيق والإدارة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي اعتمد خلاله المجلس قرارا بشأن الدعم الحيوي المقدم للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من قبل منظومة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالأنشطة المستقبلية للجنة الخاصة، سيجتمع المكتب مع الأمين العام من أجل إبلاغه بالتطورات الأخيرة، وستعقد مشاورات غير رسمية مع الدول القائمة بالإدارة والأطراف المعنية الأخرى. وعلاوة على ذلك، ستوفد اللجنة الخاصة بعثات زائرة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على أساس كل حالة على حدة، وفقا للولاية المنوطة بها. وتقدم مثل هذه البعثات وسيلة فعالة للجنة الخاصة من أجل تقييم الحالة في الأقاليم.

١٠ - وختمت قائلة إنه على الرغم من أن تحقيق إنهاء الاستعمار مهمة شاقة، إلا أن أعضاء اللجنة الخاصة ملتزمون بتعزيز الجهود لكفالة نهاية ناجحة للعقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. وشكرت أعضاء اللجنة الرابعة ومختلف إدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة ذات الصلة على جهودهم التي لا تكل، ودعت جميع أعضاء اللجنة الخاصة إلى مضاعفة جهودهم وكفالة ألا تؤثر اللامبالاة أو المصالح الضيقة أو الحياد المدخول على واجبهم لإنهاء آفة الاستعمار عن طريق الدبلوماسية والمفاوضات وتعددية الأطراف.

١١ - **السيد خايمي كالديرون** (السلفادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وقال إنه ينبغي أن تكون جميع الشعوب قادرة على ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وزاد على ذلك بقوله إن الجماعة تجدد التزامها الكامل بهدف العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، وأهاب بالدول القائمة بالإدارة أن تتعاون مع اللجنة الخاصة، وأن تعتمد التدابير اللازمة لتحقيق إنهاء الاستعمار على وجه السرعة في كل إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، التي يقع بعضها في منطقة الجماعة، مع أخذ الحالات الفردية لهذه الأقاليم في الاعتبار، ومن ذلك أن بعض هذه الأقاليم هي حالات استعمارية ''خاصة وفريدة'' تتعلق بنزاعات سيادية. وينبغي للدول القائمة بالإدارة أن تقدم بانتظام معلومات دقيقة عن كل إقليم من الأقاليم الخاضعة لإدارتها. وفي مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أعرب رؤساء الدول والحكومات في الجماعة مجددا عن التزامهم بمواصلة العمل من أجل جعل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة خالية من الاستعمار.

١٢ - ومضى قائلاً إن الجماعة تؤيد عمل إدارة شؤون الإعلام، بما في ذلك استخدام اللغات الرسمية الست على الموقع الشبكي لإنهاء الاستعمار، بيد أنها تشدد على أهمية كفالة تحديث المحتوى بانتظام بجميع اللغات. وتعرب الجماعة عن تقديرها للتدابير المتخذة لتوفير التغطية لاجتماعات اللجنة الخاصة على موقع تلفزيون الأمم

المتحدة على الإنترنت في عام ٢٠١٧، وتحث إدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون الإعلام على كفالة نشر المعلومات المتعلقة بإنهاء الاستعمار على أوسع نطاق ممكن، بما في ذلك تغطية جميع اجتماعات اللجنة الخاصة.

١٣ - وأعرب عن دعم الجماعة القوي للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها. وأشار إلى أن الدول الأعضاء أعربت، في مؤتمر قمة الجماعة لعام ٢٠١٧، عن اهتمامها الراسخ بضرورة استئناف المفاوضات بين حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة من أجل التوصل، في أسرع وقت ممكن، إلى حل سلمي ونهائي للنزاع، وفقاً للقرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. ودعت الدول الأعضاء أيضا الأمين العام للأمم المتحدة، مرة أخرى، إلى تجديد الجهود التي يبذلها للوفاء بمهمة المساعي الحميدة التي عهدت بها إليه الجمعية العامة بهدف استئناف المفاوضات، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز. وأكدت الجماعة مجددا كذلك على أهمية مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ التي تدعو الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة، وأبرزت الاستعداد التام للحكومة الأرجنتينية لوضع ترتيبات لاستئناف الحوار بهدف التوصل إلى حل سلمي ونهائي للنزاع على السيادة.

١٤ - وفي ما يتعلق بقرارات ومقررات اللجنة الخاصة البالغ عددها ٣٦ بشأن بورتوريكو التي تؤكد من جديد حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، قال إن رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في الجماعة سلطوا الأضواء في مؤتمر القمة لعام ٢٠١٧ على الطابع الأمريكي اللاتيني والكاريبي لبورتوريكو، وأشاروا إلى إعلان هافانا الصادر في عام ٢٠١٤ الذي يدعو إلى إحراز تقدم بشأن مسألة بورتوريكو. وأضاف أن الجماعة تثني على العفو الذي منحته الولايات المتحدة مؤخرا إلى زعيم الاستقلال أوسكار لوبيس ريبيرا.

١٥ - وواصل حديثه قائلا إنه من الضروري بذل جهود مستمرة لتيسير نمو الاقتصادات الهشة في الأقاليم الجزرية الصغيرة في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ نموا مطردا ومتوازنا. وينبغي السماح لتلك الأقاليم بممارسة حقها في تقرير المصير وينبغي للدول القائمة بالإدارة ألا تحبط إرادة تلك الشعوب. وقال إن الجماعة لا تزال يساورها القلق إزاء الحالة في جزر تركس وكايكوس، وتشدد على ضرورة أن يشارك شعب ذلك الإقليم مشاركة مجدية في تقرير مستقبله بنفسه. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بالمسائل الرئيسية التي تؤثر على الجزر الصغيرة، مثل تسارع فقدان الأراضي بسبب الكوارث الطبيعية وارتفاع مستويات سطح البحر الناجم عن تغير المناخ.

١٦ - وأردف قائلا إن الجماعة تؤيد جميع القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن الصحراء الغربية، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٩٨/٧٠، وتكرر من جديد تأكيد دعمها القوي للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي إلى الصحراء الغربية من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين، يؤدي إلى تقرير مصير شعب الصحراء الغربية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥).

١٧ - **السيد روسيلي** (أوروغواي): تكلم باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وقال إن الاستعمار ينتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويعوق التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للشعوب غير المستقلة. وبالتالي، فمن غير المقبول أن يظل هناك سبعة عشر إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي، في القرن الحادي والعشرين. وينبغي للدول الأعضاء أن تكثف الجهود الرامية إلى إنهاء الاستعمار بجميع أشكاله.

١٨ - وأوضح أن الجوانب التاريخية والقانونية لمسألة جزر مالفيناس تستبعد أي حل يقوم على مبدأ تقرير المصير، كما أقرت بذلك مبدئيا الجمعية العامة في قرارها ٢٠٦٥ (د-٢٠). وفي إعلان صدر في عام ٢٠١٦، أعرب اتحاد أمم أمريكا الجنوبية عن تأييده للحقوق السيادية الشرعية للأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وكذا تأييده لمصلحة المنطقة الثابتة في استئناف المفاوضات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة من أجل التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى حل سلمي ونهائي للنزاع على السيادة، وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة. وقد سلط الإعلان الأضواء على موقف حكومة الأرجنتين واستعدادها البناءين الثابتين للتفاوض من أجل التوصل إلى حل نهائي.

١٩ - وأضاف أن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية يؤكد من جديد على جميع قرارات الأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية ويؤيد جهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي من أجل التوصل إلى حل سياسي وتيسير ممارسة حق تقرير المصير. وختم بالقول إن الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، بصفتها جزءا من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تؤكد حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في

تقرير المصير والاستقلال، ودعا الجمعية العامة إلى استعراض مسألة استعمار بورتوريكو على نحو شامل.

٢٠ - وتكلم بصفته الوطنية وقال إن أوروغواي تدافع عن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير. وأضاف أنه يجب استئناف المحادثات بين المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) في أقرب وقت ممكن وبحسن نية من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم يقبله الطرفان يتيح تقرير مصير شعب الصحراء الغربية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقال إن وفد بلده يؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي الجديد في هذا الصدد.

٢١ - وأضاف أن أوروغواي تدعم بشكل كامل حقوق الأرجنتين في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. ذلك أن هذه المطالب مبررة تاريخيا وقانونيا وجغرافيا. وأشار إلى أن قرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة المتابعة عرفت النزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بأنه حالة استعمارية خاصة وفريدة لا يمكن تسويتها إلا من خلال حل سلمي عن طريق التفاوض بين البلدين. ولذلك فمن الضروري أن يستأنف الطرفان المفاوضات من أجل التوصل إلى حل عادل وسلمي ودائم للنزاع وفقا لقرارات وإعلانات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ذات الصلة.

٢٢ - **السيد فييرا** (البرازيل): تكلم باسم الدول الأعضاء في السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها، وقال إن رؤساء دول السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها أكدوا من جديد دعمهم للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها في البيان المشترك الذي اعتمد في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٧ في اجتماع القمة الرئاسي الخمسين لمجلس السوق المشتركة والسوق الجنوبية المشتركة. وذكَّر الرؤساء في البيان أن إيجاد حل فوري للنزاع على السيادة، وفقا لما يتصل بالموضوع من قرارات وإعلانات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وغيرها من المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف، يصب في مصلحة المنطقة بأسرها. وأشاروا أيضا إلى أن اتخاذ تدابير انفرادية يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأبرزت السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها الاستعداد الدائم للحكومة الأرجنتينية من أجل تحديد مجالات التعاون مع حكومة المملكة المتحدة، بغية تهيئة بيئة مواتية لاستئناف المفاوضات بشأن السيادة.

٢٣ - وتابع قائلا، متحدثا بصفته الوطنية، إن حكومة البرازيل تواصل دعمها الطويل الأمد لحقوق الأرجنتين المشروعة في جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. ذلك أن الوضع الاستعماري ''الخاص والفريد'' المذكور هو نزاع على السيادة دام لمدة تقرب من ٢٠٠ عام، ومن ثم فإن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق عليه. وفي هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى أن السكان البريطانيين قد وُطّنوا في الجزر خلال احتلال غير شرعي. وعلاوة على ذلك، بما أن جزر مالفيناس تشكل جزءا من أراضي الأرجنتين، فإن مبدأ السلامة الإقليمية ينطبق عليها. ولذلك فإن البرازيل تدعو كلا الطرفين إلى استئناف المفاوضات. وفي إطار روح التضامن، ووفقا لقرار الجمعية العامة ٣١/٤٩، لا تأذن البرازيل باستخدام موانئها أو مطاراتها من قبل السفن أو الطائرات المتجهة إلى جزر مالفيناس، إذ يمكن أن ينطوي ذلك على تعديلات أحادية الجانب في الوضع.

٢٤ - **السيدة بيكلس** (ترينيداد وتوباغو): قالت إن استمرار وجود الاستعمار بأي شكل كان يشكل عائقا أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأقاليم التابعة. وأضافت أنه من الواضح أن العالم المتوخى، من خلال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع هدف عدم ترك أي أحد خلف الركب، لا يمكن أن يصبح واقعا في حال استمر الاستعمار في إدامة تركته في عدم المساواة والظلم. وقد كان دعم المنظمة النشط ويقظتها من خلال اللجنة الرابعة فعالا في تقرير مصير بلدها ومصير العديد غيرها. واستدركت قائلة إن جدول أعمال اللجنة الخاصة يبقى، مع ذلك، غير مكتمل وينبغي ألا تنسى الدول الأعضاء أن مهمتها لم تكتمل بعد. ومن دواعي القلق أن سبعة عشر من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لا تزال غير ذات صوت في تحديد مستقبلها، وعلاوة على ذلك، فإن ستة منها تقع في منطقة البحر الكاريبي، الأمر الذي يعوق التكامل الإقليمي.

٢٥ - وأردفت قائلة إنه على الرغم من سن بعض الإصلاحات الداخلية في عدة أقاليم، لم يُحرَز تقدم يذكر في الإنهاء الفعلي للاستعمار بما يتفق مع خيارات الوضع السياسي المعترف بها في الاستقلال أو الارتباط الحر أو الاندماج. إذ لا تكفي تأكيدات التأييد واعتماد قرارات سنويا إذا كانت الولايات المتعلقة بإنهاء الاستعمار لا تنفذ. وتلتزم ترينيداد وتوباغو، من جانبها، بكفالة

تحقيق إنجازات ملموسة صوب هدف القضاء على الاستعمار. وأضافت قائلة إن حكومة بلدها باقية على تأييدها الطويل الأمد لتقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره. وقالت إنها ترحب بتعيين المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام، وتشيد بجهود سلفه، وتتطلع إلى دعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض تحت رعاية الأمم المتحدة. وأضافت أن ترينيداد وتوباغو تدعم أيضا أنشطة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو)، والنداء الذي وجهه مجلس الأمن، في القرار ٢٣٥١ (٢٠١٧)، من أجل مواصلة المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة دون شروط مسبقة وبحسن نية. وتشجع الطرفين على دعم أنشطة المينورسو ومواصلة التفاوض بروح التوافق والالتزام الصادق بهدف التوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول للطرفين. وختمت بالقول إنه لا يسع الدول الأعضاء أن تظل تدفع ثمن التكرار المستمر بدون تحقيق نتائج ملموسة في عملية إنهاء الاستعمار.

٢٦ - **السيد الحبيب** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه يجب على المجتمع الدولي العمل بنشاط من أجل القضاء على جميع أشكال الاستعمار، بما في ذلك التحديات السياسية والاجتماعية والثقافية والاستغلال الاقتصادي. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى أن تتخذ تدابير فعالة لتسريع عملية إنهاء الاستعمار وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة. وأوضحت أنه ينبغي للدول القائمة بالإدارة أن تشجع، علاوة على ذلك، النهوض بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتعليميا، لأن تحقيق هذا التقدم خلال عملية إنهاء الاستعمار شرط مسبق لأي قرار بتغيير مركزها.

٢٧ - وأعرب عن قلق وفد بلده إزاء استغلال الدول القائمة بالإدارة للموارد الطبيعية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وقال إنه ينبغي لهذه الدول أن تتجنب أي أنشطة يمكن أن تضر بالبيئة أو الصحة أو التراث الثقافي أو التنمية الاقتصادية للشعوب الخاضعة لإدارتها. وقال إن واجب الدول القائمة بالإدارة، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، يقضي بأن تقوم بحماية الموارد البشرية والطبيعية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ضد أي إساءة استخدام. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تدفع تلك الدول تعويضا كاملا عن أي انعكاسات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية تنجم عن احتلالها. ويجب على الدول القائمة بالإدارة أن تتعاون مع اللجنة الخاصة من خلال تيسير البعثات الزائرة في الأقاليم الخاضعة لإدارتها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لها أن تكفل تقديم المعلومات في أوانها وفقا للمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة لمساعدة الأمانة العامة في إعداد ورقات عمل عن الأقاليم المعنية.

٢٨ - **السيد مندوزا – غارسيا** (كوستاريكا): قال إنه من المثير للذهول أن تكون لا تزال هناك سبعة عشر من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على قائمة اللجنة الخاصة. وأعرب عن ثقة وفد بلده في أن تستخدم اللجنة الخاصة أفضل الوسائل لكفالة تنفيذ الإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار، وأحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، والتدابير المعتمدة في سياق العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. وأشار إلى أن الحلقات الدراسية الإقليمية والبعثات الزائرة لها أهمية حاسمة لأنها تتيح للجنة الخاصة تحليل الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ونشر المعلومات عن التحديات التي تواجهها.

٢٩ - وأضاف قائلا إن كوستاريكا تعترف بحقوق الأرجنتين في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وأن المطلب الأرجنتيني المشروع تؤيده شتى قرارات الجمعية العامة. وينبغي للأطراف أن تبدأ المفاوضات في أقرب وقت ممكن، بهدف التوصل إلى حل نهائي وسلمي للنزاع الذي طال أمده. ويعكس البيان المشترك الذي أصدرته كل من الأرجنتين والمملكة المتحدة، في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الجهود التي بذلها الطرفان لتحسين ظروف الحوار. وشكلت خطة المشاريع الإنسانية التي وضعتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والتي سوف تجري تحقيقات لتحديد هوية رفات الجنود الأرجنتينيين المدفونين في مقبرة داروين، تقدما هاما آخر وتتويجا للجهود التي أطلقتها الحكومة الأرجنتينية في ٢٠١٢. وقد أثبتت هذه الجهود الجبارة المبذولة تحسن العلاقات الثنائية بين البلدين؛ بيد أنه من الضروري مواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع.

٣٠ - واسترسل قائلا إن كوستاريكا تواصل دعم حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين لمسألة الصحراء الغربية، تمشيا مع مبادئ وأحكام القانون الدولي التي تحكم عملية إنهاء الاستعمار. وأكد على أنه يجب أن تكون هناك صلة مباشرة بين السيادة والديمقراطية، ويجب على الأمم المتحدة تيسير تسوية المنازعات الدولية المدرجة في جدول أعمالها وفقا لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة، وكفالة كون حق تقرير المصير ينطبق على جميع الشعوب. وأضاف أن كوستاريكا تؤيد جميع الجهود الرامية إلى تحقيق عالم خال من الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره.

٣١ - **السيد أريولا راميريز** (باراغواي): قال إن الاستعمار من بقايا هياكل السلطة القديمة التي أضرت بالأكثرية وأفادت القلة. وتظل باراغواي ملتزمة بعملية إنهاء الاستعمار، مما أتاح لعدد من البلدان الانضمام إلى الأمم المتحدة بوصفها دولا ذات سيادة. ومع ذلك، فإن ويلات الاستعمار لا تزال قائمة، كما يشهد على ذلك وجود سبعة عشر من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ومعظمها في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

٣٢ - وأعرب عن تأييد باراغواي لمبدأ تقرير المصير لسكان الأقاليم المستعمرة الأصليين موضحا أنها، وإن كانت تتفهم صعوبة تحقيق التوازن بين مصالح السكان الأصليين والسكان الذين وطّنهم الاستعمار والدولة القائمة بالإدارة، فإنه يجب على الأمم المتحدة أن تتصرف تمشيا مع المبدأ الذي يعطي الأسبقية بوضوح لحقوق السكان الأصليين. وذكر أنه قد أحرز تقدم ملحوظ في عملية إنهاء الاستعمار، وعزا ذلك في المقام الأول إلى الإرادة السياسية للدول. بيد أن عملية إنهاء الاستعمار تتجاوز جهود أي حكومة بعينها وهي ليست مبادرة حكومية؛ بل هي مطلب اجتماعي متأصل في التطلعات السياسية للشعوب الأصلية. وأضاف قائلا إن قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥) هما أكثر الصكوك جدوى وشفافية لضمان ممارسة السيادة أو الاندماج أو الحكم الذاتي ممارسة كاملة.

٣٣ - وأعرب عن تأكيد دعم وفد بلده مجددا للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وقال إنه ينبغي لجمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن من أجل إيجاد حل دائم وسلمي للنزاع الذي طال أمده. وختم بالقول إن وفد بلده يثني على استعداد حكومة الأرجنتين المتواصل لاستكشاف جميع السبل الممكنة من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع، وعلى تشبثها بموقفها البنّاء إزاء سكان جزر مالفيناس.

٣٤ - **السيدة وليامز** (غرينادا): قالت إن بلدها يعترف بالأهمية الاستثنائية لعمل اللجنة، بالنظر إلى أنه هو نفسه مر بعملية إنهاء الاستعمار. وقالت إن غرينادا تدعم، على وجه الخصوص، العملية السياسية التي يقودها مجلس الأمن منذ ٢٠٠٧ والتي تهدف إلى التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين للنزاع في الصحراء الغربية. وفي هذا الصدد، أعربت عن ترحيب بلدها بمبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب في عام ٢٠٠٧، والتي تمثل مقترحا جديا وصادقا من أجل إنهاء النزاع.

٣٥ - وقالت إن وفد بلدها يؤيد تعيين المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، السيد كوهلر، الأمر الذي يؤكد أن من شأن التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الذي طال أمده وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي أن يسهم في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل. ورحبت غرينادا بالانتخابات الجهوية والتشريعية التي جرت في المغرب، بما في ذلك في الصحراء، في ٢٠١٥ و ٢٠١٦ على التوالي، فضلا عن التدابير التي اتخذها المغرب لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما من خلال تفاعلاته مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وقالت إن وفد بلدها يؤيد قرار مجلس الأمن ٢٣٥١ (٢٠١٧)، بما في ذلك دعوته إلى النظر في تسجيل اللاجئين في مخيمات تندوف للاجئين.

٣٦ - **السيد باروس ميليت** (شيلي): قال إن على الدول القائمة بالإدارة أن تتخذ التدابير اللازمة لكفالة الانتهاء بسرعة من عملية إنهاء الاستعمار بالنسبة لما تبقى من الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي، كما ينبغي لها أن تحيل معلومات كافية عن الأقاليم الخاضعة لسيطرتها، وفقا للمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

٣٧ - وتابع قائلا إن مسألة جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها حالة استعمارية خاصة وفريدة تتعلق بنزاع على السيادة. وأوضح أن شيلي تؤكد من جديد الحقوق المشروعة للأرجنتين على تلك الجزر والمناطق البحرية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتحث الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى حل في أقرب وقت ممكن. ثم قال إن وفد بلده يدعو الأمين العام إلى مواصلة مهمته للمساعي الحميدة بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع وتقديم معلومات عن التقدم المحرز حتى الآن، ويؤكد استعداد الأرجنتين للتفاوض على حل دائم. واختتم قائلا إن بلده يثني على إدارة شؤون الإعلام لما تبذله من جهود من أجل نشر المعلومات عن أعمال اللجنة الخاصة، بوسائل منها مواصلة تحديث موقع الأمم المتحدة الشبكي المتعلق بإنهاء الاستعمار بجميع اللغات الرسمية الست.

٣٨ - **السيد سكينر - كلي** (غواتيمالا): قال إن الجمعية العامة أقرت، من خلال عدة قرارات على مدى أكثر من خمسين عاما، بالنزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية

المحيطة بها باعتباره حالة استعمارية "خاصة وفريدة"، بسبب خصائصه المميزة. فقد انتُهكت السلامة الإقليمية للأرجنتين في عام ١٨٣٣ بفعل الاحتلال القسري لجزء من أراضيها، وتشريد السكان. ومنذ ذلك الحين، حيل دون استيطان الأرجنتيين في جزر مالفيناس، وقامت السلطة القائمة بالاحتلال بنقل بعض سكانها إلى ذلك الجزء من أراضي الأرجنتين. ولذلك فإن هذه الحالة تنطوي على إقليم مستعمر، لا شعب مستعمَر. وتمشيا وأحكام الفقرة ٦ من إعلان إنهاء الاستعمار، استبعدت الأمم المتحدة تحديدا، بناء على ذلك، إمكانية تطبيق حق تقرير المصير على مسألة جزر مالفيناس. وتابع يقول إن هذا العام يصادف الذكرى السنوية الثانية والخمسين لاعتماد قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠). وقد سبق أن أعربت الأرجنتين عن استعدادها لتسوية الوضع بالحوار والتفاوض، ولذلك ينبغي أن تقوم المملكة المتحدة بدورها من أجل التوصل إلى حل عادل وسلمي ودائم من شأنه أن يكون في صالح كلا طرفي النزاع.

٣٩ - وأعرب عن تأييد غواتيمالا التام لجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن مسألة الصحراء الغربية، وكرر تأكيد دعمها للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي من أجل مساعدة الطرفين على إيجاد حل سياسي للنزاع يكون عادلا ودائما ومقبولا من الطرفين. وتحث غواتيمالا الطرفين على مواصلة إبداء الإرادة السياسية وتهيئة مناخ موات للحوار من أجل الدخول في مرحلة مفاوضات أكثر تعمقا. واختتم قائلا إنه من الضروري إيجاد حل للمسألة، لا يخدم مصلحة شعب الصحراء الغربية فحسب، بل ومن أجل تحقيق الاستقرار والأمن والسلامة في المنطقة المغاربية.

٤٠ - **السيد دجاني** (إندونيسيا): قال إنه بالنظر إلى كون العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار بات يقترب بسرعة من نهايته، أصبح من الضروري التركيز على الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية. وأعرب عن تقدير وفد بلده للجهود المتواصلة للمنظمة، بما في ذلك البعثات الزائرة والحلقات الدراسية الإقليمية السنوية التي تنظمها اللجنة الخاصة، التي توفر المنابر الضرورية لنشر معلومات مستكملة عن الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تلك الأقاليم. وبالنظر إلى التحديات الناجمة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية، ينبغي لهيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، أن تواصل تقديم المساعدة الفنية إلى سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. كما يرحّب وفد بلده بالخطوات التي اتخذت لتعزيز الحوار بين اللجنة الخاصة ومختلف الدول القائمة بالإدارة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين.

٤١ - ولا يمكن إيجاد حلول مقبولة من لدن جميع الأطراف ذات الصلة إلا من خلال التركيز على هذه الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي، من دون التحول إلى غيرها من الأقاليم غير المدرجة في القائمة. ولأجل ذلك، يجب أن يتعاون المجتمع الدولي، بما في ذلك جميع الدول القائمة بالإدارة والأقاليم، بصورة مكثفة. وفي هذا الصدد، تبقى البعثات الزائرة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وسيلة فعالة لتقييم الحالة على أرض الواقع، ولذلك ينبغي للدول القائمة بالإدارة أن تُيَسّر تلك البعثات على أساس كل حالة على حدة، وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٣١.

٤٢ - وعلى النحو المنصوص عليه في الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، يجب أن تحترم الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول المستقلة على الدوام. ولهذا فإن الظروف الخاصة المحيطة بكل إقليم يجب بحثها بعناية، على أساس كل حالة على حدة، بما أنه لا يمكن ولا ينبغي اعتماد نهج 'مقاس واحد مناسب للجميع' إزاء إيجاد الحلول. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تشارك في حوار حقيقي، سواء على الصعيد الثنائي أو في إطار منتديات الأمم المتحدة ذات الصلة، بغية إيجاد حلول مقبولة للجميع.

٤٣ - **السيدة يونغ** (بليز): قالت إن أكثر من ٥٠ من الدول الأعضاء الحالية، بما في ذلك بلدها، حققت الاستقلال بفضل دعم الأمم المتحدة. بيد أن عملية إنهاء الاستعمار وصلت إلى طريق مسدود الآن، كما يتضح من عدد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي. ويتمتع العديد من تلك الأقاليم، على الرغم من وضعها السياسي الراهن، بصفة عضو منتسب في الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي. وقالت إن بليز تؤيد شعوب هذه الأقاليم في كفاحها من أجل تقرير المصير وقامت مؤخرا بتقديم مساعدة مالية إلى ضحايا الأعاصير من خلال وكالتها لإدارة حالات الطوارئ والمرفق الإقليمي للتأمين ضد الأخطار.

٤٤ - وأضافت أن بليز تدعم الشعب الصحراوي في سعيه الدؤوب من أجل تقرير المصير، وأعربت عن قلق وفد بلدها إزاء المعالجة التسكينية لمسألة الصحراء الغربية من قبل الأمم المتحدة. لقد وُعد الشعب الصحراوي بإجراء استفتاء قبل ٢٥ عاما، وقبل بوقف إطلاق النار على أساس الوعد الذي قدمته الأمم المتحدة. ويتمثل الهدف الشامل لبعثة مينورسو في إجراء استفتاء، ولكن ذلك الوعد

أُقبر حاليا بقرارات وتمديدات ولايتها، وهو وضع قائم جرى الإبقاء عليه على حساب حقوق الإنسان الأساسية. وقالت إن الصحراء الغربية هي آخر إقليم ينتظر إنهاء الاستعمار في أفريقيا. وعليه فإن بليز ترحب بتعيين المبعوث الشخصي للأمين العام، وأعربت عن أملها في أن يُحقق انتدابه حلا سلميا ودائما يحترم احتراما تاما حق الشعب الصحراوي غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

٤٥ - **السيد غيرتز** (ناميبيا): قال إن وفد بلده يرحب بتعيين المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية لأن مسألة الصحراء الغربية ظلت جامدة لمدة طويلة جدا. وأعرب عن أمله في أن تسهم عودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي في إيجاد حل لتلك المسألة التي طال أمدها، بالنظر إلى أن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد التزمت، وفقا للقانون التأسيسي للاتحاد، باحترام الحدود القائمة وقت الحصول على الاستقلال.

٤٦ - وقال إن كفاح بلده من أجل الاستقلال تعتريه أوجه تشابه هامة مع حالة الصحراء الغربية. فباعتبارها مستعمرة سابقة لجنوب أفريقيا شهدت استفتاءً ناجحاً على الاستقلال تحت إشراف الأمم المتحدة كجزء من عمليتها لإنهاء الاستعمار، لا تفهم ناميبيا السبب الذي يجعل بلدا أفريقيا يرفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي كان قد وافق عليها. وينبغي للحكومة المغربية أن تدعم إجراء استفتاء تحت الإشراف حتى يتمكن شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وينبغي لأعضاء الاتحاد الأفريقي الوقوف بحزم من أجل الالتزام بمبادئ الميثاق التأسيسي، وأن يحثوا المغرب على الامتثال لقرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى إجراء استفتاء.

٤٧ - وأردف قائلا إن منطقة الساحل ستحقق فوائد اقتصادية كبيرة من إيجاد حل لمسألة الصحراء الغربية، كما أن من شأن رحيل بعثة مينورسو أن يخفف من مخاوف جنوح الشباب نحو التطرف ومن احتمالات اندلاع الحرب في المنطقة. ومن شأن هذه التحسينات أن تمكن من تحقيق تقدم كبير صوب بلوغ أهداف التنمية المستدامة في كل من المغرب والصحراء الغربية على السواء. ومن المثير للذهول أن قرار مجلس الأمن ٦٥٨ (١٩٩٠) لم يُنفذ بعدُ وأن استفتاءً تحت الإشراف لم يتم إجراءه بعد. وختم قائلا إن ناميبيا تؤكد من جديد دعمها الكامل والذي لا لبس فيه للحقوق غير القابلة للتصرف لشعب الصحراء الغربية في تقرير المصير والاستقلال الوطني، ودعا الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، إلى تحمل المسؤولية الكاملة عن تنفيذ جميع القرارات والمقررات المتعلقة بالصحراء الغربية دون شروط مسبقة.

٤٨ - **السيد أرسيا بيباس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن الاستعمار يشكل مفارقة تاريخية وانتهاكا صارخا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وإهانة للكرامة الإنسانية. ومع اقترب العقد الدولي الثالث لإنهاء الاستعمار من نهايته، يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تتحمل مسؤولياتها وأن تكفل قدرة شعوب الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية على الإعراب عن إرادتها فيما يتعلق بخيارات تقرير المصير، بما فيها الاستقلال، على أساس كل حالة على حدة. ويجب على اللجنة الخاصة أن تضاعف جهودها لضمان التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، وينبغي أن تفي الدول القائمة بالإدارة بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة من خلال كفالة رفاه الناس في الأقاليم الواقعة تحت سيطرتها وفي الوقت نفسه اتخاذ خطوات ملموسة نحو إنهاء التبعية السياسية.

٤٩ - وفي خضم الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تفاقمت بسبب فرض مجلس الرقابة والإدارة المالية، عاشت بورتوريكو لحظة أمل عندما أُفرج عن السجين السياسي أوسكار لوبيس ريبيرا بعد ٣٦ سنة قضاها في السجن في الولايات المتحدة. بيد أن بورتوريكو ما زالت تعيش في وضعية مخزية من الوصاية التي تحد بشكل خطير من إمكاناتها التنموية. وينبغي لحكومة الولايات المتحدة أن تحترم المطالب المبررة لشعب بورتوريكو في أن يمارس حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ممارسة كاملة وفقا لميثاق الأمم المتحدة وإعلان إنهاء الاستعمار، ويتعين على الدول الأعضاء أن تدعم الجهود الرامية إلى إدراج مسألة بورتوريكو في جدول أعمال الجمعية العامة.

٥٠ - وتابع قائلا إن فنزويلا تؤكد من جديد دعمها للأرجنتين في مطلبها العادل بشأن احتلال المملكة المتحدة لجزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، في انتهاك للقانون الدولي. وأوضح أن الأمم المتحدة تعتبر أن مسألة جزر مالفيناس تمثل انتهاكا للسلامة الإقليمية لجمهورية الأرجنتين، وبالتالي فهي نزاع على السيادة بين الدولتين المعنيتين، تبعا لقرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠). وبناء على ذلك، فإن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق. كما ينبغي لحكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة أن تستأنفا المفاوضات بغية إيجاد حل سلمي وتفاوضي للنزاع وفقا للقانون الدولي.

٥١ - وقال إن وفد بلده يؤكد من جديد دعمه لشعب الصحراء الغربية في كفاحه من أجل تقرير المصير والاستقلال. وينبغي أن يعمل الطرفان من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم ونهائي لتلك الحالة الاستعمارية وفقا لقرار مجلس الأمن ٦٩٠ (١٩٩١) وقرار الجمعية العامة ٣٧/٣٤ لعام ١٩٧٩ الذي لا يزال ساريا. ويؤمل أن يساعد تعيين المبعوث الشخصي للصحراء الغربية مؤخرا على استئناف عملية المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة، بهدف تنظيم الاستفتاء الذي طال انتظاره بشأن تقرير المصير، وأن يواصل الاتحاد الأفريقي أداء دور هام في القضاء على الاستعمار في الصحراء الغربية.

٥٢ - وفيما يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة المحيط الهادئ، يقع على الدول القائمة بالإدارة واجب كفالة كون الأشخاص الذين يمارسون حقهم في تقرير المصير في الاستفتاءات أو غيرها من العمليات السياسية هم في الواقع أولئك المؤهلون لذلك. وأعرب وفد بلده عن أمله في أن يكفل الاستفتاء المقبل في كاليدونيا الجديدة المشاركة الكاملة للسكان الكاناك. وفي حالة غوام، ينبغي للدولة القائمة بالإدارة أن تنصت للشواغل التي أعرب عنها شعب الشامورو فيما يتعلق بحقه في تنظيم مشاورة بقصد تحديد وضعه السياسي في المستقبل.

٥٣ - ومضى قائلا إنه يجب على الدول القائمة بالإدارة الامتناع عن استغلال الموارد الطبيعية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛ وتغيير التركيبة الديمغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتلك الأقاليم لصالحها؛ واستخدام القواعد العسكرية التي تشكل تهديدا لأمن أولئك السكان. وفيما يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي، ينبغي للدول القائمة بالإدارة أن تفي بمسؤولياتها لكفالة رفاه أولئك السكان بعد الأعاصير الأخيرة.

٥٤ - وأضاف أن خمسين عاما من الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية تمثل وصمة عار لسمعة الأمم المتحدة، وقدرة هذه الأخيرة على حل النزاع. وإن اضطهاد الفلسطينيين أمر مشين، وغير مقبول ولا يمكن أن يستمر، كما أن الاستعمار الإسرائيلي ينتهك القانون الدولي. ولهذا يجب على إسرائيل أن تعيد الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى شعب فلسطين وتمهد السبيل أمام عملية من شأنها أن تفضي إلى حل عادل سلمي ودائم قائم على وجود دولتين يحترم حدود ما قبل ١٩٦٧ ويشمل دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

٥٥ - **السيد راي** (بابوا غينيا الجديدة): قال إن الوضع المستقبلي للأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية يجب أن تقرره الأمم المتحدة على وجه السرعة، وذلك بالتشاور مع الدول القائمة بالإدارة، وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تحترم كرامة وحقوق الإنسان وحرية تلك الشعوب التي تعاني منذ أمد بعيد. وأضاف قائلا إن بلده يؤيد تقرير المصير بطريقة حرة وشفافة، سواء عن طريق الاستفتاءات العامة أو التسويات السياسية المتفاوض بشأنها، ما دامت تلك النتائج مقبولة من جميع الأطراف المهتمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

٥٦ - واسترسل قائلا إن كاليدونيا الجديدة تمر بمرحلة حاسمة في عمليتها لإنهاء الاستعمار، حيث من المقرر إجراء استفتاء على تقرير المصير في عام ٢٠١٨ بعد ١٦٥ عاما من الاستعمار. ويجب على الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم وشعب كاليدونيا الجديدة أن يكفلوا معالجة الشواغل الخطيرة التي حددتها بعثة الأمم المتحدة الزائرة إلى كاليدونيا الجديدة في ٢٠١٤ فيما يتعلق بالعملية الانتخابية قبل إجراء الاستفتاء. ومن المثير للقلق أن قطاعا كبيرا من السكان لا يزال مستبعدا من القائمة الانتخابية. وليحترم شعب كاليدونيا الجديدة نتيجة الاستفتاء، يجب ألا تشوب نزاهة ومصداقية العملية الانتخابية للاستفتاء أي شائبة. ويجب أيضا أن تصاغ مسألة الاستفتاء بطريقة بسيطة وسهلة الفهم في بيئة سلمية مواتية لإجراء حدث تاريخي.

٥٧ - وفيما يتعلق ببولينيزيا الفرنسية، قال إن وفد بلده يحث الجانبين على مواصلة الحوار لإيجاد سبيل سلمي إلى الأمام. وينبغي لأي إجراءات تتخذها اللجنة الرابعة أو اللجنة الخاصة أن تحترم إرادة شعب بولينيزيا الفرنسية. وقال إن وفد بلده يدرك أن توكيلاو حالة مثالية للكيفية التي ينبغي أن تعمل بها عملية إنهاء الاستعمار، وسيواصل بلده العمل مع الدولة القائمة بالإدارة وشعب الإقليم للتوصل إلى تسوية ودية لوضعه السياسي في المستقبل.

٥٨ - وأردف قائلا إن بلده يؤيد العملية السياسية البناءة الجارية بشأن الصحراء الغربية التي تتم برعاية الأمين العام، الذي دعا مؤخرا إلى تسوية سياسية عن طريق مفاوضات رفيعة المستوى وبروح من التوافق، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٣٥١ (٢٠١٧) وما سبقه من قرارات. ويؤمل أن يُسهم مبعوثه الشخصي الجديد بطريقة محايدة في إيجاد حل سياسي دائم وسلمي. وأضاف أن مبادرة الحكم الذاتي المغربية تتسق وقرارات مجلس الأمن وروح التوافق. وقد نفذ المغرب مؤخرا استثمارات كبيرة في الصحراء الغربية، موجدا بذلك مزيدا من

الفرص الاقتصـــادية وفرص العمل في تلك المنطقة. وتابع قائلا إن اللاجئين في مخيمات تندوف يجب تسجيلهم لدى المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفقا لتوصيات الأمين العام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٥٩ - **السـيد ريفيرو روزاريو** (كوبا): قال إنه من المؤسـف أن شعوب سبعة عشر من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لا تزال، بعد ٥٦ عاما على اعتماد قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، تعيش مأساة الاستعمار على أساس يومي. ولفت وفد بلده الانتباه أيضـا إلى احتلال فلسـطين، التي يتمتع شـعبها بالحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي وجود دولة مستقلة عاصمتها القدس الشـرقية. ولذلك ينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص أن يكفلا ألا يعاني الشعب الفلسطيني ٥٠ عاما أخرى من الاحتلال الأجنبي.

٦٠ - وأردف قائلا إن كوبا تدافع عن حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصـير، وتؤكد من جديد تأييدها للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي للصحراء الغربية من أجل التوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين، في إطار قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، الذي من شأنه أن يعزز السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وتؤيد كوبا بلا قيود أيضا حق الأرجنتين المشروع في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، التي هي جزء من إقليمها الوطني. وأكد على أنه ينبغي التوصـل إلى حل عادل ونهائي عن طريق التفاوض ويأخذ في الاعتبار كلا من السـلامة الإقليمية للأرجنتين ومصـالح سـكان الجزر في أقرب وقت ممكن. وينبغي للطرفين الامتناع عن أي أعمال انفرادية يمكن أن تغير وضع الجزر أثناء سير عملية التفاوض.

٦١ - وتابع قائلا إنه مر ١١٧ عاما على استعمار الولايات المتحدة لبورتوريكو، كما مضى أزيد من ٤٠ عاما مذ عُرضت المسألة لأول مرة على اللجنة الخاصـة، وهو ما أدى إلى اعتماد ٣٦ من القرارات والمقررات المتعاقبة. وقد دعا آخر تلك القرارات حكومة الولايات المتحدة مرة أخرى إلى تحمل مسؤوليتها والتعجيل بعملية تمكن شعب بورتوريكو من الممارسـة الكاملة لحقه غير القابل للتصـرف في تقرير المصـير والاسـتقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥).

٦٢ - وتابع قائلا إن قانون الرقابة والإدارة والاستقرار الاقتصادي لبورتوريكو الذي أصـدره رئيس الولايات المتحدة لا يعالج المشـاكل الاقتصـادية والاجتماعية الخطيرة التي تواجه الجزيرة، كما أن مجلس الرقابة والإدارة المالية الذي تفرضـه حكومة الولايات المتحدة ينتهك الصـلاحيات المحدودة بالفعل المخولة لحكومة بورتوريكو، الأمر الذي اضـطرها إلى القيام بتخفيضـات في الميزانية. وقد أقرت المحكمة العليا للولايات المتحدة نفسها بأن بورتوريكو ما زالت خاضعة للسلطات المطلقة للولايات المتحدة. وتواجه الجزيرة أزمة إنسـانية خطيرة في أعقاب عدد من الأعاصير كما أن الاستجابة غير الملائمة للحكومة الاستعمارية كان صادما. وقال إن وفد بلده يؤيد النداءات الموجهة من جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأعضاء حركة عدم الانحياز من أجل إنهاء الاستعمار في المنطقة.

٦٣ - وعلى الرغم من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الوحشي المفروض على كوبا، قال إن حكومة بلده ملتزمة بالتضامن مع الشعوب الأخرى، وتتعاون مع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قدر استطاعتها، وذلك على سبيل المثال عن طريق تمكين المئات من الشبان والشابات من الصحراء الغربية من الدراسة في كوبا. وقال إن وفد بلده يحث الدول الأعضاء الأخرى على زيادة مثل هذا التعاون الضروري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٦٤ - **السيد موريخون بازمينيو** (إكوادور): قال إن للأمم المتحدة دورا أساسيا لتلعبه في القضاء على الاستعمار وينبغي أن تشارك جميع الدول الأعضاء في أعمال اللجنة الخاصة بدلا من أن تكون مجرد عمل معزول لتسعة وعشرين بلدا. وعلى مدى ٣٠ عاما، جرى حث الدول القائمة بالإدارة على إيجاد حلول عادلة عن طريق التفاوض من أجل القضاء على آفة الاستعمار، التي تنتهك حقوق الإنسان لسكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وينبغي أن تستند هذه الحلول إلى مفهومين قانونيين أساسيين - سلامة الأراضي والحق في تقرير المصير - الذي ينبغي تطبيقه على أساس كل حالة على حدة. وتتمتع جميع الشعوب، بما فيها شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بالحق في تقرير المصير بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

٦٥ - وأعربت إكوادور مجددا عن دعم وفد بلدها للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. والسبيل إلى إنهاء ذلك الوضع الاستعماري الخاص والفريد هو التسوية السلمية عن طريق التفاوض بشأن النزاع بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة. ويأمل وفد بلدها في أن يستخدم الأمين العام مساعيه الحميدة للمساعدة في إيجاد حل نهائي.

٦٦ - وتابع قائلا إن شعب الصحراء الغربية هو الشعب الوحيد في المنطقة الذي لم يتمكن من ممارسة حقه في تقرير المصير بحرية. وتؤيد إكوادور كافة القرارات التي اعتمدتها كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن الصحراء الغربية منذ ٢٠٠٧ بغية التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، من شأنه أن يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. وفي هذا الصدد، قال إن وفد بلده يرحب بتعيين المبعوث الشخصي للأمين العام.

٦٧ - وأردف قائلا إن اللجنة الخاصة أعلنت مرارا وتكرارا أن شعب بورتوريكو يشكل إحدى أمم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بهويته الوطنية الفريدة الخاصة به، وحثت حكومة الولايات المتحدة على التعجيل بعملية تمكين شعب بورتوريكو من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ممارسة كاملة. وينبغي أن تظل بورتوريكو مدرجة في جدول أعمال اللجنة الخاصة. وفيما يتعلق بجبل طارق، فإن الاقتراح الذي تقدمت به إسبانيا من أجل السيادة المشتركة يمثل خطوة ابتكارية نحو إيجاد حل عملي. وستواصل إكوادور دعم جميع الجهود البناءة والتفاوضية التي يبذلها الطرفان من أجل حل هذه المسألة بطريقة تحترم مصالح سكان جبل طارق، وتتوافق مع القانون الدولي، وتعكس روح اتفاق بروكسل. وما دام بعض السكان تحت الحكم الاستعماري، فستكون هناك احتمالات لنشوب نزاع لا يهدد السلم والأمن الدوليين فحسب، بل وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلى الرغم من أن الكوارث الطبيعية لا يمكن التحكم فيها، يمكن للإرادة السياسية والتضامن أن يحققا رفاه الناس في جميع أنحاء العالم.

٦٨ - **السيد هيرميدا كاستيو** (نيكاراغوا): قال إن إنهاء الاستعمار في الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية هي أكثر المسائل إلحاحا التي ينبغي معالجتها قبل نهاية العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. ويجب أن تكون شعوب تلك الأقاليم قادرة على ممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال، ويجب ألا تُستثنى من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومبدأ عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وبعدما حاربت نيكاراغوا مدة طويلة من أجل استقلالها، فهي تؤيد تأييدا تماما تحرير جميع الشعوب، وتأمل في أن تزيد القوى الاستعمارية من تعاونها مع اللجنة الخاصة. وأشار إلى أن أكثر من نصف الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية توجد في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، بما في ذلك الحالتان الخاصتان لبورتوريكو وجزر مالفيناس، وأعرب عن أمل بلده في أن تسهم في عملية إنهاء الاستعمار عن طريق تقاسم خبراتها وتعزيز مبادئ السلام والوئام والحوار والوحدة وتوافق الآراء.

٦٩ - واسترسل قائلا إن نيكاراغوا تؤيد الحقوق السيادية المشروعة للأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وترحب باستعداد الحكومة الأرجنتينية لوضع ترتيبات لاستئناف الحوار مع المملكة المتحدة بغية إيجاد حل نهائي للنزاع على السيادة. ويجب أن تمتثل المملكة المتحدة لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة فورا وأن تستأنف المفاوضات المباشرة مع الأرجنتين.

٧٠ - وقال إن بورتوريكو أمة من أمم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإنها تحتاج إلى دعم جيرانها أكثر من أي وقت مضى، خاصة بعدما تأثرت بشكل خطير بالأعاصير والاضطرابات الاقتصادية الأخيرة. وقال إنه يتوجب على الدولة الاستعمارية أن تجد حلا لهذه الحالة عبْر الحوار والتفاوض. ذلك أن الحاجة إلى إنهاء استعمار بورتوريكو أصبح أكثر إلحاحا في ضوء عدم قدرة البلد على التعامل مع الكوارث الطبيعية وحالة ديونها الخطيرة، الأمر الذي تؤثر تأثيرا مباشرا على الحالة الاجتماعية والاقتصادية لسكان بورتوريكو، فضلا عن قدرتهم على تحقيق التنمية المستدامة.

٧١ - وذكر أن نيكاراغوا تؤيد الشعب الصحراوي في كفاحه من أجل تقرير المصير والاستقلال، وأعرب عن الأمل في استئناف المفاوضات بين الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية والمغرب قريبا وفي أن تؤدي إلى استفتاء برعاية الأمم المتحدة. وقال إنه يجب تكثيف الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي، بالنظر إلى أن أي أعمال عدائية جديدة ستكون كارثية.

## طلبات الاستماع

٧٢ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى ١٥٧ طلبا للاستماع في إطار البند ٦٢، منها ١٦ طلبا تتعلق ببولينيزيا الفرنسية (A/C.4/72/2)، وطلب واحد يتعلق بجبل طارق (A/C.4/72/3)، و ١٦ طلبا بغوام (A/C.4/72/4)، وستة طلبات تتعلق بكاليدونيا الجديدة (A/C.4/72/5)، وطلب واحد يتعلق بتركس وكايكوس (A/C.4/72/6) و ١١٧ طلبا تتعلق بالصحراء الغربية (A/C.4/72/7). وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على هذه الطلبات.

٧٣ - *تقرر ذلك.*

*البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد*

٧٤ - **السيدة هورموزيوس** (المملكة المتحدة): قالت إن بلدها لا يخامره أدنى شك في سيادتها على جزر فوكلاند، وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، أو في ما يتعلق بحق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير وفقا لميثاق الأمم المتحدة والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، من أجل أن يقرروا وضعهم السياسي بحرية ويواصلوا تحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولذلك، فإنه لا يمكن إجراء حوار بشأن السيادة ما لم يرغب سكان جزر فوكلاند في ذلك. وذكرت أن الاستفتاء الذي أُجري في عام ٢٠١٣ بشأن الجزر، وصوت فيه ٩٩,٨ في المائة من المشاركين لصالح بقاء الجزر إقليما تابعا للمملكة المتحدة في ما وراء البحار، وجّه رسالةً واضحة مفادها أن سكان الجزر لا يريدون حواراً بشأن السيادة. ولذلك ينبغي أن تحترم الأرجنتين هذه الرغبات. وتبقي المملكة المتحدة على علاقة عصرية بجزر فوكلاند وبسائر أقاليمها الواقعة فيما وراء البحار، تقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في تقرير مستقبله. ولا زالت الأرجنتين ترفض انطباق حقوق الإنسان الأساسية هذه على سكان جزر فوكلاند، وهو ما يتعارض ومبادئ الميثاق. وأضافت ألا أحد من البيانات الإقليمية التي تعرب عن التأييد الدبلوماسي للمفاوضات بشأن السيادة ومن قرارات الأمم المتحدة يعدل أو يضعف التزام الدول باحترام مبدأ تقرير المصير الملزم قانوناً.

٧٥ - واستطردت قائلة إن المملكة المتحدة أوضحت أيضا أنه لم يُطرد أيُّ سكان مدنيين من جزر فوكلاند في عام ١٨٣٣. فقد أُرسلت حامية عسكرية أرجنتينية إلى هناك في وقت سابق في محاولة لفرض سيادة الأرجنتين على إقليم خاضع للسيادة البريطانية، ولكن المملكة المتحدة طردت تلك الحامية العسكرية، وتم تشجيع السكان المدنيين الذين سبق أن طلبوا إذنا من بريطانيا بالبقاء هناك على أن يفعلوا ذلك. واسترسلت قائلة إن الحدود الإقليمية لجمهورية الأرجنتين في عام ١٨٣٣ لم تكن تشمل النصف الجنوبي لشكلها الحالي ولا أي إقليم في جزر فوكلاند أو أنتاركتيكا أو جزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية. وزادت على ذلك بالقول إن مقاطعة تييرا ديل فويغو، التي تدعي الأرجنتين أن الأقاليم المتنازع عليها تنتمي إليها، لم تصبح جزءا من الأرجنتين إلا حوالي عام ١٨٨٣، بينما يعود تاريخ السيادة البريطانية على جزر فوكلاند إلى عام ١٧٦٥، أي حتى قبل أن توجد جمهورية الأرجنتين ببضع سنوات. وقالت في خاتمة بيانها إن المملكة المتحدة لم توطن أبدا أي سكان مدنيين؛ وأن جميع المدنيين ولدوا هناك أو هاجروا طوعا من مختلف البلدان، بما في ذلك الأرجنتين، خلال القرن التاسع عشر. ولذلك فإن مطالبة جمهورية الأرجنتين بالجزر، بناء على مبدأ الإخلال بسلامتها الإقليمية، مطالبة لا تقوم على أساس، إذ أن جمهورية الأرجنتين لم تقم أبدا بإدارة الجزر إدارة شرعية، كما لم تشكل الجزر جزءا من الإقليم الخاضع لسيادتها.

٧٦ - وفيما يتعلق بجبل طارق، أشارت المملكة المتحدة إلى أنها تتمتع بالسيادة على جبل طارق والمياه الإقليمية المحيطة به. وباعتباره إقليما منفصلا اعترفت به الأمم المتحدة، يتمتع جبل طارق بالحقوق الممنوحة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الحق في تقرير المصير. وينص دستور جبل طارق الصادر عام ٢٠٠٦، الذي أقره شعب جبل طارق في استفتاء، على علاقة عصرية وناضجة بين جبل طارق والمملكة المتحدة. وأشارت إلى أن المملكة المتحدة لن تدخل في ترتيبات تنتقل بموجبها السيادة على شعب جبل طارق إلى دولة أخرى ضدا على رغباته المعبر عنها بطريقة ديمقراطية كما لن تدخل في مفاوضات تتعلق بالسيادة لا يرضى عنها هذا الشعب. وأعربت عن التزام المملكة المتحدة بتوفير الحماية لجبل طارق وشعبه واقتصاده. ومضت تقول إن المملكة المتحدة ملتزمة التزاما ثابتا بمنتدى الحوار الثلاثي، الذي يشكل أكثر وسيلة ذات صدقية لتعزيز العلاقات بين المملكة المتحدة وجبل طارق وإسبانيا لما فيه مصلحة جميع الأطراف. ومن شأن المشاركة البناءة والمتجاوبة على الصعيد السياسي أن تعزز التعاون المحلي، ولذلك فإنه من المؤسف أن إسبانيا قد انسحبت رسميا من تلك المحادثات في ٢٠١٢.

٧٧ - **السيد مازيو** (الأرجنتين): قال إن وفد بلده يعيد تأكيد البيانات التي أدلى بها نائب رئيس الأرجنتين في الدورة الحالية للجمعية العامة ووزير خارجية الأرجنتين أمام اللجنة الخاصة في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وأضاف أن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها جزء لا يتجزأ من إقليم الأرجنتين الوطني. وذكر أن المملكة المتحدة احتلت هذه الأراضي بشكل غير قانوني، ولذلك فهي محل نزاع على السيادة اعترف به عدد من المنظمات الدولية وقرارات الجمعية العامة المتعاقبة التي تدعو حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع في أقرب وقت ممكن. وقد أيّدت اللجنة الخاصة ومنظمة الدول الأمريكية أيضاً هذا الموقف.

٧٨ - وأعرب عن أسف الأرجنتين للمحاولات التي تبذلها بريطانيا العظمى من أجل إخفاء عملية اغتصاب الأراضي التي ارتكبتها في عام ١٨٣٣، والتي احتجت عليها الأرجنتين مرارا وتكرارا. وأضاف قائلا إن تلك المحاولات الرامية إلى تشويه التاريخ كشفت أن المملكة المتحدة غير متيقنة من مدى شرعية موقفها فيما يتعلق بوضع الأرخبيلات المعنية. وبدلا من أن تحاول المملكة المتحدة دحض الحقائق التاريخية التي سبق أن اعترفت بحدوثها، ينبغي لها أن تفي بالالتزام الذي تعهدت به بالسعي إلى إيجاد حل عادل ونهائي للنزاع على السيادة عن طريق المفاوضات الثنائية مع الأرجنتين، امتثالا لقرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠).

٧٩ - وأشار إلى أنه من الواضح أن مبدأ تقرير المصير، وهو الأساس الوحيد الذي تحتج به المملكة المتحدة دعما لموقفها، لا ينطبق على النزاع قيد النظر، كما تؤكد الجمعية العامة وكذا البيانات التي اعتمدتها المحافل المتعددة الأطراف. ثم قال إن التصويت غير المشروع الذي جرى في جزر مالفيناس عمل انفرادي قامت به المملكة المتحدة، لم يُسوّ النزاع أو يؤثر على حقوق الأرجنتين غير القابلة للتصرف أو في أعمال اللجنة الخاصة. وأضاف أن ما يسمى بالاستفتاء كان عملية لا طائل منها، إذ طُلب فيها إلى الرعايا البريطانيين أن يعربوا عما إن كانوا يرغبون أن يظلوا مواطنين بريطانيين، ولا يمكن أن تفضي إلى حل النزاع على السيادة. ولذلك فإن السماح للسكان البريطانيين في تلك الجزر بالتحكيم في نزاع على السيادة تعتبر بلادهم طرفا فيه هو بمثابة تشويه لحق الشعوب في تقرير المصير، نظراً لأن شعب الجزر لا يخضع لاستعباد أو هيمنة أو استغلال دولة مستعمرة. أما مصالح سكان جزر مالفيناس فقد عالجتها بشكل كاف قرارات الجمعية العامة ودستور الأرجنتين. وفي الختام، أكدت الأرجنتين من جديد على حقوقها المشروعة في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها.

*رفعت الجلسة الساعة ١٨:١٠.*